

معرفة الوصول
الى علم الأصول

مكتبة
الاسكندرية



Bibliotheca Alexandrina



0128850

(كتاب)

(مرقة الوصول الى علم الاصول)

(طبع)

على ذمة الحبيب النقيب حضرة الانجم
الشيخ سيد عبد الطيف الكشي الشهير بطنطا

(طبع بالمطبعة الخيرية بمالكها ومديرتها)

(السيد محمد حسين الخشاب)

(بمصر القاهرة)

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الخيرية مسنة

١٣٢٠ هجرية



الاصول

بسم الله الرحمن الرحيم

حامد لمن شيد اصول الدين وأيد فروعه بالكتاب المبين ومصليا على مقوم سنن البقين والجمعين على استئسان استصحابه أجمعين (وبعد) فهذه مجلدة مشتملة على غرر مسائل الاصول ودرر بحار المقبول والمنقول خالية عن العبارات المدخولة طاية بالاشارات المقبولة تقويم ميزان برهان الاصول نافع في الوصول الى المستصحب حقائق المحصول نظما بتبذيبه مع الاحكام مغم عن التفتيح والاختصار وغواها بغاية تبينه المرام منارات وضع منهاج كشف الاسرار وتبينها معولاني تقرر بالكلام وتحقيقه على عناية الملك السلام وتوقيفه ومهيئها «مرقاة الوصول الى علم الاصول» أسأل الله تعالى كفاية من كثر الهداية وقاية عن الزلل في البداية انه قريب مجيب عليه فوكلت واليه أئيب (مقدمة) أصول الفقه علم يعرف به أحوال الادلة والاحكام الشرعيتين من حيث ان لها دخلا في اثبات الثانية بالاولى والفقه معرفة النفس مالها وما عليها اعمالا تخرج بعمل الكلام والتصوف ومن لم يرده أراد الشمول لهما وقيل العلم بالاحكام الشرعية العملية عن أدلتها التفصيلية الاصل ما يتنى عليه غيره قيل ونقل الى الدليل والمختار عدمه وموضوعه الادلة والاحكام لاما اختاره صاحب الاحكام فإدنه معرفة الاحكام فانحصر المقصود في مقصدين وظائفة

«القصود الاول في الادلة» وهو على أربعة أركان «الركن الاول في الكتاب» وهو النظام المنزل على رسولنا صلى الله تعالى عليه وسلم المنقول عنه نقلا رواه مباحث خاصة ومشتركة أما الخاصة فهي أن المنقول بلا نقل أو ليس بقرآن فهو شرط قبل مطلقا وقيل في الجوهر لا الهية فانشاذ لا يعطى له حكم القرآن وان جاز العمل بمشهوره وقوة الشبهة في البسطة في أوائل السور تمنع الاكفار من الطرفين وأما المشتركة فهي أنه اسم للنظام الدال على المعنى وله أربعة أقسام بحسب أحوال ترجع الى معرفة الاحكام الاول باعتبار موضوعه له وهو الخالص العام المشترك لجمع المنكر الثاني باعتبار دلالة عليه وضوحه وخفاؤه وهو الظاهر النص المفسر المحكم الخلق المشكل المجلد المشابه الثالث باعتبار استعماله فيه وهو الحقيقة المجاز الصريح الكناية الرابع باعتبار الوقوف به عليه وهو الدال باعتبار استعماله فيه وهو الدال

بعارته الدال بإشارته الدال بدلالته الدال باقتضائه وبعدها أمور تشمل الكل معرفة ما خذها
ومعانيها وترتيبها وأحكامها «أما الخاص» فلفظ وضع لمعنى واحد على التفراد وهو في الاسم عين كزيد
أو نوع كرجل ومائة أو جنس كإنسان وحكمه أنه من حيث هو وفيد مدلوله قطعاً ولا يجعل الخلع طلاقاً
لأنه وضع طلاقاً المختلعة ووجب مهر المثل بالعقد في المفوضة وبطل تأويل القسرة بالأطهار في آية
التربص ومحالة الزوج الثاني بإشارة حديث العسيلة واللعن وعدهم ما دون الثلاث بدلالة الثاني كأن
اشتراط دخوله بعبارة الأول لا يمتحى تنكح قيل وبطلان عصمة المسروق بطلاق جزء لا يقطعها ومنه
الأمري وهو لفظ طاب به الفعل جز ما يوضع له استعماله ويختص مراده وهو الوجوب للنص بصيغة خاصة به
للنص والاجماع والمعقول ولأن الأصل وفاء العبارة بالمقصود فلا يكون المنسوب مأثوراً ولا وجهاً نادياً
ولا باحاً ولا تفضالاً ولا يحظر ولا الفعل مرجحاً ثم اختلفوا في كونها حقة إذا أريد بها التثنية أو
الاباحة وأما إذا أريد بالوجوب فتصح في الجواز عند الشافعي فلا يحجز أيضاً ومطلعه لا يقتضي التكرار
ولا يمتنع مطلقاً بل يقع على أقل الجذس ويحتمل كله لتضمنه مصدر أو لا يحتمل محض العدد وكذا كل
اسم فاعل دل عليه وهو ما مطلق عن الوقت كالأمر بالزكاة ونحوه والصحيح أنه لا يوجب الفور بخلاف
بينهما والخلاف في الحج ابتداءً أمالهذا الوقت أو لعدم الإطلاق وأما عقيدته وهو ما عارض للمؤدى
وشرط للدوام بسبب نفس الوجوب كوقت الصلاة ولما قلنا الظرفية للسببية قلنا السبب جز
هو الأول ولا تنفاه في القضاء قلنا هو الكل ثم إن وليه الشرع تقررت فيه والانتقال بالترتيب إلى جزء
يسع ما بعده الصريح خلاف الزفر فيعتبر حدوث الأهلية فيه وزوالها أيضاً خلافاً في الأول وللشافعي في
الثاني ويشوق تقريرها في الجزء على اتصاله في الكل على انتفائه ويعتبر في كمال الواجب ونقصانه
ما تقرره السببية وبنههما التأديبه فلا يقضى العصر في الناقص ويفسد الفجر بالطولع لأعصر رآه
في وقت الإجراء بالغروب الشافعي لم يفسد الأول بالقياس على الثاني وحديث أبي هريرة قلنا الأول مع
الفارق والثاني قبل النهي ونقص بالمعذور إلى ما بعد الغروب ورد بأن الفساد المبني على مثله لازم للعزيمة
عقوب بخلاف الفساد الطارئ على الكمال كإتيان الفجر وهذا الرد لا يدفع النقض وقيل بل كل سبب لكل
وأجيب بأنه لا يدفع الأشكال وأورد أن الأهل في الأخير لا يقضى ناقصاً ورد بأنه بعد تسليح ذات الوقت
والشرطية كالسببية في الانتقال إلى الكل وأما وجوب الأداء فسببه الخطاب المتوجه عند ما يسع
الفرض أو المأمور وحكمه اشتراط التعيين في التبعة وإن ضاق الوقت وحكمه أيضاً عدم التعيين بالإداء
وأما معياره وشرط لا دانه وسبب لوجوبه كإتمام رمضان عند الأكثر والشهر عند البعض فظاهر الآية
والحديث ولذا جاز التبعة في الليلة الأولى ولذا أيضاً قضي من جنس إلى العبدوان لم يحجز إطلاقاً آخر وقت
الصلاة والأول ههنا متعين بخلاف الأول من الطرفين وحكمه في جهة الغير وعدم اشتراطه فيؤدى على
الاسم ومع الخطأ في الوصف إلى مسافر تنوي واجبا آخر في النقل وإثبات بخلاف المربض في الصحيح
قال زفر تيمنه يعني من التبعة قلنا فيكون جبراً أو شافعي رفع الجبر أو وجب التعيين قلنا الإطلاق في المتعين
تعيين ولا يضر الخطأ في الوصف إذا الخطأ بطلانه إطلاقاً ثم أوجب من الأول لشموع الفساد لا تنفاه الاستناد
قلنا أنها موجودة في الزمان المتقدم تقدير أو التقدير غير الاستناد وهو كاف في الطاعة القاصرة وأما ظرف
له وشرط لا دانه يعني فوته وفوته وسبب لوجوبه إذا كعب تذر فيه الصلاة أو الصدقة وأما نفسه فابتذر
وحكمه جواز التقدير عليه وأما معياره وشرط للدوام وسببه كعب تذر فيه الصوم أو الاعتكاف
ويعلق به سنة تذر فيها الحج وحكمه في النقل لا واجب آخر فيؤدى بالمطلق والخطأ فيه قيل الزوال وأما
معيار فقط كوقت صوم الكفارة والتذلل المطلق والقضاء وحكمه وجوب نيت التبعة وتعيينها وعدم الفوات
وأن لا يشترط هو الصحيح وأما شكله يشبه المعيار والظرف كوقت الحج وحكمه الصفة في العمر والائتم
بالثبوت أبو يوسف رجع المعيار به قائماً باتماً غير وإن قال بالإداء بعده ومحمد الظرفية بفوزه إن لم يفرق

وقيل ان لم يمت بعد الظن به واذا صحت طوع من عليه الفرض والشافعي يلزم عن فرضه لانه يحجر فليقل
 الوصف ويقي الاطلاق به يؤدي بالانفاق بل بدونها كنعني عليه يعزم عنه الرفاق قلنا الوصف كذلك
 كالاصل فاذا لا يتبع في الوصف لاصحة ودهوى الاستحسان غير مسبوقة والجواب بان الجرح ينافي العبادة
 ضعيف وفي الاطلاق دلالة التبيين والاحرام غير مقصود فصح فعل الغير والمأمور به نوعان اداء وهو تسليم
 عين الواجب بالامر وقضاء وهو تسليم مثله من عنده ويستعمل كل منهما في الآخر مجازا ويجب القضاء ان
 عقل المثل يجوز جبا الاداء خلافا للفتن قالوا لا مثل للعبادة الا بالصلح فلما منع عقل ما في الصوم والصلوة من
 الدال على قيامه لوجوب قيس بهما النظائر وجوب قضاء الاعتكاف بصوم مقصود اذا نذر في رمضان
 فضاهاه بدونه وهو شرطه الى الكمال لا لوجوبه بآخر الاداء اما محض كامل كالصلاة بالجاعة ورد
 عين المغصوب أو قاصر كالصلاة منفردة ورد مشغولا بعبادته واماشيه بالقضاء كقول اللادعي بعد الامام
 حتى لا يتغير فرضه بنية الاقامة وتسليم عبد مشري بعد الامهار حتى تخرج على القبول ويعتقه هو لا هي
 والقضاء اما محض بقول كامل كالصوم بالصوم وثمان المغصوب بالمثل أو قاصر كضمانها للعبادة وهذا
 خلف عن الاول أو غير معقول كالغدي للصوم والمال للقصاص والامر به في الصلاة للاحتياط كاجاب
 التصديق بالعين أو بالقيمة بعد أيام التضحية ولا سبل اليه الا النص أو دلالة فلا يضمن المنافع للمال
 المتقوم فلا يضمن قاتل القاتل لولي القاتل واماشيه بالاداء كقضاء تكبيرات العدي في الركوع واداء قيمة
 عبد ميم ترويح عليه ولا بدله من الحسن بمعنى كونه متعلق المدح والاثواب قال الاشاعرة هو موجب
 الامر والحاكم به هو الشرع وانما العقل آلت لفهم الخطاب ومن امن واقفه هم والمعتبر لمدلوله والحاكم
 العقل والشرع مبين في البعض ومن امن واقفه هم في ايجاب المعرفة وقيل مدلوله في المفهوم موجب في غيره
 والمختار انه مدلوله لمطلق الحكمة الامر والحاكم هو الشرع والعقل يعرفه في بعض قبيل السمع لا كسب
 أو به وفي آخره بعدة فالمأمور به اما محسن لحسن في نفسه حقيقة فاما لا يقبل سقوط التكليف
 كالصديق أو يشبهه كالاتفاق والصلوة لكنها بدونه وتسقط باعداؤه وهو بعداؤه وحكما كالصوم والزكاة
 والحج وحكمه هدم سقوطه الا بالاداء أو عرض ما يسقطه بعينه واما محسن لحسن في غيره فاما ان يتأدى
 ذلك بنفس المأمور به كالجهاد وصلاح الجنابة وهذا شبهه بالاول وأولها كالوضوء والسمي وحكمه وجوبه
 بوجوب الغير وسقوطه به والامر المطلق يقتضي الاول من الاول لا قضاء الكمال الكمال ثم التكليف بما
 لا يشترط عليه المأمور ومحال فلا بد له من قدرة بما يتمكن من اداء ما زامه بالخرج غالبا وهي شرط لوجوب
 الاداء لا الاداء لوجوده قبلها ولا لنفس الوجوب لانه جبري وهي نوعان ادنى ما ذكر يسمى الممكنة وهو
 شرط مطلق ولذا لم يلزم زفر الاداء في الاخير قلنا اذا شرع في الوقت يكون اداءه أو تزومه لخلفه والجواب
 بان القدرة بمعنى سلامة الاسباب وهي موجودة وأن القضاء مبني على نفس الوجوب ضعيف والثاني
 أقصاهو يسمى هذا الميسرة وثقاؤه شرط لبقاء الواجب لا يشلب اليسر عسر الاداء الاول اذا تمكن من
 الاداء يستغنى عن البقاء ولذا قيل لم يشترط للقضاء الزكاة والشر والخراج سبلا المال النامي
 بخلاف الحج وصدقة الفطر الامر بامر الغير ليس أمره الا بالبدل واتباعه على وجهه بوجوب الاجزاء
 وانتفاء الكراهة وزول جوازها بنسخ وجوبه وارادته وجوده ليست شرط للصحة الامر ويؤمر الكفار
 بالامان والمعاملات والعقوبات واعتقاد وجوب العبادات لا ما يحتمل السقوط منها هو الصحيح (ومنه
 التمس) وهو لفظ طلب به الكف جرما في وضعه له استعلاء وهو بوجوب دام التمسك بالبدل ويقضي التمسك
 بمعنى كونه متعلق الذم والعقاب فهو اما لعينه وشعرا كالكفر أو شرعا كبيع الحر وحكمه البطلان
 واما التمسك وصفا كصوم الايام المنبهة أو مجاورا كالبيع وقت النداء والتمسك المطلق عن الانفصال الحسية
 يقتضي الاول كالظلم والتمسك بالقرينة الثاني في الوصف كالاول كالتزالات والامور كوط الحائض وعن
 الشرعية أول الثاني فيصح بأصله وان فسد وصفه قال الشافعي الاول فيبطل لاقتضاء الكمال الكمال كما

في الامر والمتضاد بين المشرعية والمعصية قلنا كمال مقتضى ههنا يبطل مقتضى بخلافه وجه
المشرعية والمعصية مختلفة فلا تضاد بينهما وبالقرينة ما تشبهه فقيم العنسه البطلان كبسج المضامين
والمالايح وغيره الكراهة في الجوارح كالصلاة في الارض المقصوبه والفساد في الوصف لا البطلان خلافه
فقلنا بقصد الارباع والبيع والتجرو بالشروط وصوم الايام المنهية فلا يلزم بالشروع ولا يصلح القضاء وجهه النذر
به لا انفصال المعصية عنه والصلاة في المنية دونه فمضمون بالشروع ولا تصلح له وقوف ما في المقصوبه فمضمون
به وتصلح له (تذنب) الامر بالشئ يستلزم نحرجه ضد ان قوت المقصود به والاف الكراهة والهي عنه
وجوب ضده ان قوت عدمه المقصود به والافضحتل السنة المؤكدة لا يستلزمها (رمته المطلق) وهو
الشافعي في جنسه بلا شعور ولا تعين (والمقيد) وهو الخارج عن الشروع وجهه ما وحكمه ان يجزى
على حالهما ولا يحمل الاول على الثاني عند اختلاف الحكم الا في صورة الاستلزام ولا يحمل عند اتحاد
الا اذا اتحدت الحادثة وكافى الحكم الشافعي يحمل المطلق في اتحاد مطلقا لان الناطق اولى من
الساكت قلنا ذلك عند التعارض (وأما العام) فلفظ يستغرق معميات غير محصورة وحكمه ايجاب
الحكم فيما يتناولها قطعا لا احتياج اهل اللسان فلا يخص بالظني الشافعي التخصيص بمحمل وهو يناق القطع
فخص به ابتداء قلنا احتمال العام غير ناشئ عن الدليل فاذا اختلفت اعارافا في علم التاريخ بخصه ان
قارنه بنسخه في قدر ما يتناولاه ان تراخي وينسخ به ان تقدم وان جهل حل على المقارنة الشافعي يخص
العام به مطلقا واذا خص بكلام مستقل موصول يكون دليلا ظاهريا فيخص بالظني لشيء الاستثناء والنسخ
في المجهول وبعبارة التعليق في المصالح وقيل بقي قطعا اعتبارا بالناظر وقيل لا يبق وجه كالاستثناء المجهول
وقيل بالقطعية ان علم المخصوص والاف عدم الحجية وهو في الباقي بعد الاخراج حقيقة مطلقا (أفاذا العموم)
الجمع المهر في حيث لا عهد وما في معناه ويخصص الى الثلاثة لانها ادناه وقوله محمولة باللام مجاز عن
الحس ليس على الاطلاق بل في صور ليس فيها العهد والاستغراق والمقر والمعرف حيث لا عهد وما في معناه
ويخصص الى الواحد لانه ادناه والنكرة المنقبة حقيقة أو حكمها والاعادة بالعرف تقتضي الاتحاد والنكرة
التعريف بالمانع (ومن) لذوات من يعقل وطامة قطعا ان كانت شرطية أو استهامة لا موصولة أو موصوفة
ولذا سويان من شاء من عبيد عقله فهو حر ومن شئت من عبيد عقله فاعقله في العموم وراعه
ما يمكن لان من التبعيض في اضافة المشيئة الى العام يرجع العموم وحلت على البيان وفي الخاص يعتبر
الخصوص معه ويخص اذا لحقه أولا وما يكن لكنه لصفات من يعقل وذوات غيرهم ويتناول المذكر
والمؤنث وان عاد اليهما ضميره ويستعار أحدهما للآخر والذي يعمهما هو أين وحيث تنهيم الامكنة
ومتي للذوات وكل لشعول الافراد والاجزاء وهي تلي الاجزاء وتعمها صيغها والافعال ضمنا وكذا بالعكس
وتصرف الى الواحد فيقال يعلم منها ما يجزى فيه النزاع ويخص اذا لحقه أولا ويجمع للشعول على
الاجتماع وهو في جميع من دخل أو لاستعاره للسابق اللفظ الواحد بعد سؤال أو حادثة ان لم يكن مستقلا
أو كان جوابا قطعيا وظاهر الجواب وان كان الظاهر لا يشدها فابتداءه وان قال عيبت الجواب صدق في ذاته
حكاية الفعل المثبت لان له نكرة في الاثبات بل في معنى المشترك فان ترجع البعض فاذن والاف البعض
بقوله والباقي بالقياس عليه بخلاف الحكاية بلفظ ظاهره العموم لان العدل العارف لا يتقنه ما لا ابعده
بعمومه الجمع المذكور وبعلامة الذكور ويختص بهم الاعتدال الاختلاط وبعلامة الاناث يختص بهن ففي
آمنوني على بنى وله الفرقان يتناولهما الا في بناتى (وأما المشترك) فما وضع وضعها كثيرا المعنيين
فصاعدا بالنقل وحكمه التوقف ليرجع المراد ولا عموم له (وأما الجمع المنكر) فما وضع وضعها واحد الكثير
غير محصور بلا شعور وحكمه انه يتناول الثلاثة واكثر الا في حتى ولو لحظا لا يتزوج نساء لا يبحث في واحدة
وتثنين (وأما الظاهر) فما عرف مراده بهما صنعته وحكمه وجوب العمل بهما عرف شيئا مع احتمال
التأويل والتخصيص أو النسخ (وأما النص) فما ازاد اظهر راعى الظاهر بمعنى من المتكلم خاصة كان أو

عامة غير مختص بالسبب كقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم الربا وحكمه وجوب العمل بما رخص بقينا مع
 الاحتمال السابق وقد يطلق على مطلق اللفظ واللفظ القرآن والحديث (وأما المفسر) فما زاد وضوحا على
 النص ببيان التفسير أو التفسير يرجح لا يحتمل إلا التسخف فخلق هاهنا وضوحا فيجسد الملائكة كلهم
 أجعون ونحو طلق نفسك واحدة وحكمه وجوب العمل به والاعتقاد مع احتمال (وأما الحكم) فما زاد قوة
 على المفسر بخلافه عن احتمال التسخف وحكمه وجوب العمل به والاعتقاد بالاحتمال وهو ما لا يمنه ان
 انقطع احتمال عما يدل على الدوام أو يحجب عمل الكلام وما لا يفهمه ان انقطاع معنى زمان الوحي وقطعة كل
 متفاوت فيسقط الأدنى بالأعلى عند التعارض إذا تساوى رتبة وأما الثاني فخاص في مراده بما رخص غير الصيغة
 كالسارق في الطرار والباش وحكمه اعتقاد حقيقة المراد ثم النظر في ان اختفاء لزم به فيشبهه أو نقصان فلا
 يشبهه (وأما المشكل) فخاص في مراده بحيث لا يدرك إلا بالتأمل أما المقوض في المعنى فهو وان كنتم جنبا
 فاطهروا أو لاستعارة يدبعة فتوقوا ريم فضة وحكمه اعتقاد حقيقة المراد ثم الطلب ثم التأمل لا يظهر
 المراد (وأما الجمل) فخاص في مراده بحيث لا يدرك إلا ببيان يرجح وهو ما أن لا يفهم معناه لغة أو لم يرد أو
 متعدد ولا ترجع وحكمه اعتقاد حقيقة المراد أو التوقف على بيان الجمل ثم الطلب ثم التأمل ان احتاج وهو
 تفسير ان شئ وتأويل أن افاد الظن والأفلا جال ينقلب إلى الاشكال (وأما المشابهة) فما انقطع رجا معرفة
 مراد وهو مشابه اللفظ ان يفهم منه شئ كقطعات أوائل السور والمفهوم ان احتمال أو أدنى كالاستواء
 والبدو وحكمه اعتقاد حقيقة المراد والامتناع عن التأويل بناء على لزوم الوقف على الله وان حوز
 المتأخر ونقطة التزويل على الأول ابتداء الراسخين (وأما الحقيقة) فما استعمل فيما رخصه ويدخل فيه
 المرجح والمنقول وحكمها ثبوتها على امتناع نفيها عنه ورجحانها على الجواز وان رجح على المشكوك
 (وأما الممان) فما استعمل في غير ما رخص له لعلاقه بينهما واعتبارهما في نوعها لا في شخصها وهي اما المشابهة
 حقيقة أو اعتبارا واما غير المشابهة فهي الكون والأول والاستعداد والحال والجزئية والاسمية
 والمشرطية لقوا باكان الجواز وشريا كالمسح في الشكاح ثم ان كانت الاصلية والفرعية من الطرفين
 جاز الجواز منهما كالسبب والسبب المقصود به الكل والجزء المستلزم له والحال المقصود به الاطلاق
 يجوز الا من الأصل كإثبات السبب المحض فيقع الطلاق بلفظ العتق بالعكس الشافعي بالعكس أيضا بطريق
 الاستعارة اذ كل منهما اسقاط بنى على السراية والزم قلنا ان الله أوفى من ازالة القيد لا وجه
 للاستعارة وتعد اجارة الحر بلفظ البيع بالعكس وعدم انعقادها في اضافته إلى المنفعة لأنها لا تصلح
 محلها وحكمه ثبوت ما رخصه خاصة كان أو عام ادخل فيه الحقيقي أولا وجواز نفيها عن المعنى وتحلفها
 في الشك لانها من أوصاف اللفظ فكيف يحتمل اللفظا وقال في الحكم لانه هو المقصود فشرطت حكمها قلنا
 التصرف اللفظي لا يتوقف على الحكم كالاستثناء فقول المولى للأكبر ستامنه هذا بنى بحمل اقرارا ويعتق
 عنده لا عندهما بخلاف ما بنى لانه لا يستحضار المندى وقوعه بياحروا يامولا يكونه صريحا فيه ولذا
 امتنع اذا أمكنت فاذا اعتذرت أو هجرت عادة أو شرط صير اليه لا اذا تعارف الجواز واستجمعت الاقوالها
 وقد يعتذر ان ما اذا كان الحكم معتقدا كقوله لا امر أنه هذه بنى حتى لا تطلق مطلقا ولا يحتمل مراد بن
 بلفظ فلا مراد المس بالبدو وغير الخرف في قوله تعالى أو لا مست النساء وقوله عليه السلام من شرب الخمر فاجلدوه
 واذا قال لأضع قدمي في دار فلان اغا وقع على الدخول حافيا مستعلا وركبا وعلى الملك والاجارة والعارية
 بعموم الجواز وهو الدخول ونسبة السكنى واذا قال عبدى كذا يوم يقدم فلان اغا يعتق بالقدم ولا أوها را
 لأن اليوم في مشه بمعنى الوقت واذا قال الله على كذا يومى المين اغا ازم التسد واليهين لانه نذر بصيغة عين
 بوجه ثم شرط بمحنة فربما تمنعها حسا وعقلا أو عادة أو شرطا وهي اما خراجة عن المتكلمين والكلام
 كدلالة الحال في عيّن الفروا أو امر في المتكلم كقوله تعالى واستغفر زأ وفي الكلام فلما زاد معناه في بعض
 الافراد أو نقصانه فيه واما تحمّل الكلام كقوله عليه السلام الاعمال بالنيات ورفع عن أمي الخطأ

والنسيان قبل ومثل قوله تعالى حمت عليكم أمهاتكم والصحيح انه حقيقة ثم ادعى اليه اما اختصاص لفظه
بالسدوة أو الوؤن أو الحسنات البدنية وامامنا بالتعظيم أو التخصير أو الترهيب أو التفتير أو زيادة
البيان أو تطف الكلام أو مطابقة تمام المراد (تذنيب) من حروف المعاني العاطفة الواو يطلق الجمع
بلا دلالة على مقارنته ولا ترتيب للنقل والاستقراء فوقع الثلاث عندهما اذا قبل خبر الموطوءة ان دخلت
الدار فانت طالق وطالق طالق لان زمانه زمان وجود الشرط وانما التفرق في زمنه التعليق لا التعلق
كما اذا كرر الشرطية أو قدم الاجزئته ووقع الواحدة عنده لان الوقوع على التعاقب كالعلق بخلاف
التكرار والتقديم وهي تفيد الجمع في التعليق أو في الحصول وأما الزيادة فن القرآن وتسمار الحال كما د
الى الفاء وانت حرف لا يمتنع قبل الاداء والفاء للتعقيب في ان دخلت هذه الدار فلهذه لا يبحث بترك دخول
احدهما ولا بتقديم الثانية وتأخيرها مجسدة وتدخل حكم العلة لقوله فهو حرف جواب بمتى مثل هذا العبد
بكذا قبول واعتناق وقد يدخل العلة اذا دامت في أدنى ألفاظا فتجزي فتقيد حاله يستعار الواو في درهم
فدرهم وشر التراخي في التكلم وعندهما في الحكم فاذا قال لغير الموطوءة أنت طالق ثم طالق ثم طالق ان
دخلت الدار نزل الاول وبقي الباقي ولو قدم الشرط تعلق الاول ونزل الثاني وبقي الثالث وفي الموطوءة ان
أخر نزل الاول والثاني وتعلق الثالث وان تقدم تعلق الاول ونزل الباقي وقالا يتعلق جميعا ويوزن بالتزنيب
ويستعار الواو لقوله عليه السلام فليكن من بينه ثم ليأت ويل للارباب عفا بقاء ما بعد على
التدارك فخي أنت طالق واحدة بل اثنتين تطلق الموطوءة ثلاثا بخلافه على درهم بل درهمان ولكن
للاستدراك بعد الثاني ان دخلت المفرد ويوجب اختلاف طرفيهما ان دخلت الجملية بشرط انساني الكلام كلف
على ألف قرض فقال لانك غصب فلولا به يكون ما بعد ما مستأنفا كقول المولى لامة تزوجت بغير اذنه
لا يحيز النكاح لكن أجزبهما ثنتين وألا حذما فوقع فيوجب الشك في الاخبار والتعدي في الانشاء في هذا
جرأ وهذا الجمعه جميعها بما لا يمتنع التعليق في الإشارة اليه والى الحروف وجب ولا به تعيين يجمع الهمتين فشرط
صلاحية الفعل وضع الخبر عليه ولذا ابطا هذا جرأ وهذا العبد ودايته وان جعله مجازا عن المعين وفي هذا جرأ
أو هذا وهذا اعني الثالث ويغير في الاولين كاحدهما جرأ وهذا وتفيد العموم في الثاني لفظا ومعنى الاقرينة
كعكس الواو وقد تكون للزيادة نحو جالس الفقهاء أو الهذنين ومعنى حتى أو إلى أو إلا أن كقوله تعالى
ليس لك من الامر شيء أو شوب عليهم ونحو لا تمثلك أو تطيعني حتى ومعنى بل كقوله تعالى أو أشد قبوة
وعليه قوله تعالى أن يقتلوا أو يصلبوا (ومنها حرف الجر) فالباء للالصاق فلا تخرج الا بالزنى وجب لكل
خروج اذا لا الا ان آذن لك والاستعانة فتدخل الوسائل كالاشمان فبعت هذا العبد بكذا بيع وكذا هذا سلم
فبرأى شرائطه ولو ازمه واذا دخلت المصل لم يجب استيعابه كالألف فلا يجب في مسح الرأس وأما وجوبه في
التميم ان صح فبالحديث المشهور ولانه خاف عن المستوعب ولان كل تنصيف يقتضى بقاء الباقي على ما كان
وعلى الاستعلاء لا يستعمل للوجوب فعلى أشد دين الا اذا وصل به ودفع ثم في الشرط نحو ييا نعلك على
أن لا يشركن بالله شيئا ثم في العروض كفي المعاوضات المحضة واماني الطلاق فكذا عندهما وللشرط
عنده فخي طالقني ثلاثا على ألف فطلقها واحدة يجب ثلث الألف عندهما ولا شيء عنده ومن
لا يستدأ الغاية وتستعمل للتعويض والبيان ومعنى الباء بوصلة وحتى للغاية نحو حتى وأسهار حتى مطلع
الغدير وقد تكون عاطفة بلا سقوط الغاية فيجب كون المطوف جزءا من المطوف عليه أفضل أو أخس
واقضاء الحكم شيئا فشيئا الى المطوف تكن بالاعتبار وابستدائية معها فيدخل على مستدأه كور
الحبر أو مقسدره واذا دخلت الافعال فلغايتها ان احتل الصدور الامتداد أو الاخر الانتهاء اليه والا
فيجب على ان صلح الصدور للسلبية والافعال لطف المحض واذا وقعت في المصين فشرط السبر في الغاية وجودها
وفي السلبية وجود ما يصلح سببا وفي العطف وجود المفعولين والى الانتهاء الغاية فيجعل عليه ان احتله
المصدر كاجلت الى شهر والا تعلق بمسذوف ان أمكن كبعث الى شهر ولا يحمل على تأخيرها ان احتله

كانت طاق الى شهر ثم ان تناولها تدخل في المعيا قامت بنفسها كراس السهمك أولا كالمرا في تقبيل
 اسقاط ما وراءها ان كان الشيء لان الخرج لا يثبت بالنسبة والافلا قامت بنفسها كحائط البستان أولا
 كالليل تقبيل مد الحكم لان الدخول لا يثبت بالنسبة وفي الظروف وسواها بين اثباتها وحذفها في ظرف
 الزمان وفوق بجهة تسمية الاخر في الاثبات وتقبيل في المكان التخيير لا يتقدم فعل كالدخول فيصير شرطا
 وقيل كالشرط وهو الاصح اذ لا معاقبة ولا تطلق اجنبية قبل لها أنت طاق في نكاحك قبل زوجت ولذا لا تطلق
 بآنت طاق في مشيئة الله تعالى وتطلق بفي علم الله تعالى وفي القدوة روايتان ومن أسماء الظروف مع المقارنة
 فيقع ثلثان في واحدة مع واحدة أو معهما واحدة مطلقا وقيل للتقديم فيقع واحدة في واحدة وقيل واحدة
 لغيرها وثلثان قبلها وبعد بالعكس وعند الضرورة فتعدي ألف ودية الا اذا وصل به المقروء ومن كلمات
 الشرطان وهو أصل فيه وتدخل أمر أعلى خطر الوجود فالشرط ان لم أطلق فآنت طاق في وجوده الموت
 ولو للمضي لغة واستعاره لان هو المراد وي عن أبي يوسف وتدخل اللام في جوابه لا الفاء ولو لا في المنع
 كالاستثناء حتى لا تطلق في أنت طاق لو لا دخولك الدار واذا عند الكوفيين للظرف وللشرط وهو مختاره
 وعند البصريين للظرف وقد تستعمل بجرده وللشرط بلا سقوطه وهو قولها في اذا لم أطلق فآنت طاق
 لا يقع عندهما مع أحدهما ويقع عندهما كإفروم ونحوه اذا ما لا في تعضه للجوازات ومعنى الوقت الا لازم
 الميم تطلق بآنت سكوت في أنت طاق متى لم أطلق ولا يسقط حين الجازاة ولا يدخل الاعلى خطرو ويجزم
 ومعنى شئت لم يقتصر على المجلس ومثله متى ما «خاتمة» كيف للسؤال عن الحال فان استقام والا لفاق فتعني
 في أنت حر كيف شئت وتطلق غير الموطوءة في أنت طاق فكيف شئت والموطوءة ان لم ينو وان نوى فان
 اتفقنا والآخر جعية وقال فيما لا ينادي الإشارة اليه يرجع الى الاصل فلا يقع شيء ما لم يأت كل في المجلس وله
 أن الاستيفاء بعد الاصل فيقع قبل المشيئة وكما اسم للعدد انهم في أنت طاق كهم شئت لم تطلق قبل
 المشيئة وتقبلت بالمجلس ولها ان تطلق واحدة فصاعد ان طابق فعلها ارادته وغير يستعمل صفة للذكورة
 واستثناء في له على درهم غير داني بالرفع وهو بالنصب ثلاثة الاو باع (وأما امر سيج) فما ظهر المراد به
 ظهورا بانها حقيقة أو مجازا وحكمه ثبوت موجه بلانية قضاء (وأما الكناية) فما استمر المراد به حقيقة
 أو مجازا ونسبة الكناية الى الطلاق مجازية وان كانت الالفاظ كنايةات حقيقة فتقبل البيهوتى الا اعتدى
 واستبرق رجلا وآنت واحدة وحكمها وجوب العمل بها بلانية أو دلالة الحال وعدم اثباتها ما يندرج
 بالشبهات (وأما الدال بعارنه) فمادل بأحدى الدلالات الثلاث على ما سبق له نحو الفقراء المهاجرين في
 إيجاب السهم وكل امر آتى فكذلك اجواب ارضاء لقولها نسكت على أمره فطلقها ونحو أحل الله البيع وحرم
 الرأى التفارقة (وأما الدال بشارته) فمادل على ما ليس له السابق بشرط كون اللازم ذاتيا أو محتاجا
 اليه لصحة الاطلاق كآية الرأى في الحل والحرمه ونحو كل امر آتى فكذلك في مرادة الطلاق وقوله تعالى وعلى
 المولود له من النسب الى الآباء والفقراء المهاجرين في زوال ملكهم وحكم الاول ان من حيث هو هو يقيد
 القطع وكذا الثاني مطلقا في الاصح ويرجع على الثاني اذا تعاضوا له عموم كالاول في الاصح حتى يمتثل
 التقصيص (وأما الدال بدلالته) فمادل على اللازم عن طاح حكمه المفهوم لا بأى ولا اثبت بها الحدود
 وانكفارات لا بالقياس والقول بانها قياس على فاسد لان المنصوص فيها قد يكون جزا بخلاف القياس
 ولتبينها قبله ولا نفهم مناطها لغة ولان الفرق فيه أدنى وفيها مساو وأعلى وكل على وشي اكبر الاعرابى
 به وقاعها في قاعه وكالضرب والنسب بالثأف في نحو الاكل والشرع بالوقوف وحكمه انه من حيث هو هو
 يقيد القطع وهو الصحيح لكنهما دون الإشارة ويمتنع تخصيصها قبل لعدم عمومها وقيل اذا ثبت على لا يمتثل
 أن لا يكون على (وأما الدال باقتضائه) فمادل على اللازم المحتاج اليه شرعا كاعتق عبدا على بأنف
 يقتضى البيع ضرورة فلا يثبت معه شرط فتعمل السقوط وهو ثابت بخلاف الفرع بالعموم خلاف السابق
 وجه الله تعالى لانه ضرر وري وعموم اللفظ قبيل نية الثلاث في اعتدى للموطوءة وفي أنت طاق وفي

طلقنا خلاف طلق نفسك والبائن كالطلاق الا ان البتونة تنسج الى خفيفة وغليظة فصحت فيه الثلاث بخلاف الطلاق وتبطل بنية تخصيص فاعل ومفعول وسبب وحال وضمة في الجهن ككان وزمان والمصدر المثنى وان ثبت لقله لا يعلم الا اذا تنوع كالمساكنة والخروج هو الصحيح الا اذا ظهر كالمذكورات والحديث بكل في كل لوجود الموقوف عليه لا للعموم وعلامته أن يصح به المذكور شرطه وان لا يلقى عند ظهوره وان يصلح بما لا يذكور وهو كالدلالة الاعتد المعارضة

(فصل) وقد سئل بوجوه فاسدة (منها مفهوم الخافعة) فانه لو ثبت فيمن قبل والاحاد معارضة ولا متواتر وشبهه فلام مفهوم قبل لان الاثبات لم يوضع للنفي وبالعكس فلا دليل عليه فيه بحث وهو انواع مفهوم القلب لفهم الانصار عدم الاغتسال بالاكمال من قوله عليه السلام الماء من الماء قلنا لا من أداة العموم وهو صحيح لكن الماء قد ثبت عينا وقد ثبت دلالة (والصفة) لان قولنا الفقهاء الحنفية فضلا ينفر الشافعية قلنا ما اكثر كهم على الاحتمال ولفهم البعض اول انقهاه في الجملة (والشرط) لان عدمه يوجب عدم الشرط قلنا هذا الشرط لغوي (واقاية) لانها آخر فلا يدخل ما بعده لا تكون آخر قلنا الكلام في الاخر لا فيما بعده وهذا قد بعد من الاشارة والاستثناء لدلالة لا داخل الاز يدعي اثبات كونه فضلا قلنا هو من خصوصية المقام وانما قوله عليه السلام اغا الولاء او اغا الاعمال قلنا هو من عموم الولاء والاعمال (والعدد) لان التعميم يبطل نص العدد قلنا التعميم بعلمه لانه والمذاهب مرويان عن مشايخنا (والحصر) اذ لولا لاخير عن الابهام بالاختصاص فوجب جعله بمعنى الكامل قلنا لا لزوم المباشرة لا الحصر ومنها ما قيل القرآن في النظم يوجب المساواة في الحكم لان العطف يقتضي الشك قلنا ليس العطف بل افتقار الموقوف ومنها تخصيص العام بسببه اذ لولا لمجاز تخصيصه بالاجتهاد ولم يكن لنقله فائدة ولم يطابق السؤال قلنا يجوز دخول البعض قطعا والفائدة لا تنصرف فيه والمطابقة الكشف لا المساواة ومنها تخصيصه بفرض المتكلم لانه يظهر بكلامه غرضه فيجب بناؤه على ما يعلم من غرضه قلنا هذا ترك موجب الصيغة بمجرد التشمس وعمل بالمسكوت عنه ومنها جل المطلق على المقيد مطلقا وان اقتضى القياس لان القيد يجري مجرى الشرط فيوجب التقي في المنصوص وفي نظيره قلنا هذه بالعدم الاصلى وابطال الحكم الشرعي وقياس في مقابلة النص ومن المباحث المشتركة (البيان) وهو اظهار المراد بعدمه تعلق ما به قولنا كان او فعلا لانه عليه السلام الصلاة والحج بالفعل وقوله ولو اخذوا دليل ببيانته ولا مائة جبرائيل عليه السلام ولان الفعل اذل قيل بطول فمتاخر البيان قلنا قد بطول به أكثر مما بالفعل كهيئات التي كتمين ولو سلم فلاننا آخر للشرع فيه بعد الامكان ولو سلم فلاننا أقوى لبيان على أنه لم يتأخر عن الحاجة فلاننا ورد بمجمل فان اتفقا وحرف السابق فهو البيان واللاحق تأكيدي وان جهل فأحدهما وان اختلفا فالقول تقدم أولا والفعل تدب له أو واجب يخصه وهو خمسة بيان تقرير وهو قول كيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز أو الخصوص وبيان تفسير وهو ايضا حافيه خفاء وتغيير وهو تغيير موجب الصدر باظهار المراد كالتخصيص والاستثناء والشرط والصفة واقاية بطل البعض ويجوز تأخير التقرير والتفسير عن وقت الخطابة الحاجة دون التغيير وبيان البقرة تميم فيكون نفعها والاهل لم يتناول ابن فرح ولو سلم فقد أخرجه الاستثناء وما لم يتناول عيسى وعزير او الملائكة لانهم خصوصيات (اما التخصيص) فقصر العام على بعض متناوله بكلام مستقل موصول حقيقة أو حكما للجهل بالتأخير ويجوز التخصيص بالفعل وبالعادة ونقصان بعض الافراد أو زيادته لا القياس والاجماع وبالكتاب والسنة وبالهيا (واما الاستثناء) فنصل ان منع بعض ما لا يتناوله صدور الكلام من دخوله في حكمه بالاولا خواها وهو تكلم بالباقي بعد التثنية لقوله تعالى وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ الشافعي من التي اثبات وبالعكس لكلمة التوحيد وللإجماع عليه قلنا بالعرف الشرعي وحرادهم عدم النفي وبالعكس ولو سلم فعارض بطله وشرطه أن يكون مجابا ووجه الصيغة قصدا ولذا لم يجوز أبو يوسف استثناء الاقرا في التوكيل

بالخصوصة وكذا الإنكار في الأصح ويستثنى الأثر خلافاً لابي يوسف لا الكل بل فقطه أو بالمساوى مفهومهما
 الا اذا تعقب بما يخبر به عن المساواة نحوه على ثلاثة الاثنتين حيث يلزم أربعة وإذا تعقب
 المتعاطفة يصرف الى الأخيرة ومنقطع ان لم يكن كذلك وأما التعليق فيمنع العلية فزمان العلة زمان الشرط
 فجاز التعليق بالملك الشافعي الحكم فزمانها زمان التعليق فلم يجز التعليق بالملك ومبناه ان العلق عندنا
 الايقاع وعنده الوقوع وذكر مشيئة من لا يظهر مشيئته ابطال عند أبي يوسف وتعليق عند محمد وروى
 العكس أيضاً وإذا دخل الشرط على الشرط بقدم المؤخر تأخر الجزاء أو تقدم وإذا تخلفا الجزاء كان
 الاول للانقضاء والثاني للاختلال وإذا تعقب المتعاطفة يصرف اليها وإذا تقدمتا يتعلقن وإذا توسطت
 بينهما أقسم الوسطى الى الاولى إذا تقدمت الاولى عليه (وبين ضرورة) وهو نوع توضع عالم بوضع
 له منه ما هو في حكم المنطوق كقوله تعالى وورثته أهواؤه فلامه التثنية ومنه السكوت لدى الحاجة بأن يدل
 عليه حال المتكلم كسكوت الشارح عن تغيير ما يباينه والصلابة عن تقويم منفعة ولد الغرور وروى وجهه
 والبكر بالالفه وأما كل والشفع والمولى حين رأى تجارة عبده ومنه ما ثبت خبر وردة اختصار الكلام
 نحوه على مائة ودرهم ومائة ودرهم وشارومائه وقصير بر (وبان تبديل) وهو النسخ وهو ان يدل على
 خلاف حكم شرعي لدليل شرعي متعارض جائر عقلا ونقل خلافاً له برايسويه من ان اليهود واقع خلافاً
 لابي مسلم ولم يرد ظاهره فإنه لا يصدر عن مسلم فكيف عن أبي مسلم ومخلف حكم شرعي فرمى لم ينفقه
 توقيت ولا تأييد قد بدا حكم نصاً واختلف في غيره وشربه التمكن من الاعتقاد لا الفصل ويجرى بين
 الكتاب والسنة مطلقاً وخالف الشافعي في المختلفين والاجماع لا ينسخ ولا ينسخ وكذا القياس والناسخ يجوز
 أن يكون أنسخ وقد يكون أشق ولا ينسخ المتواتر بالأحاد وينسخ بالمشهور ويجوز نسخ الثالث
 بالذات نعم الاصل واختلف في أحدهما والآخر جواز نسخ الاصل دونه لا العكس بخلاف القياس يعرف
 الناسخ بالتاريخ وتنصص الرسول عليه السلام صريحاً أو دلالة أو إحصاء وإذا لم يعرف فالتوقيف لا
 التغيير والمنسوخ منه اما التلاوة والحكم معاً أو أحدهما أو وصف الحكم كالجزاء وسرعة ترك الواجب
 في زيادة الشرط والجزاء الشافعي بيان محض لان الزيادة تقرير والتسليم تبديل قلنا رقع الاجزاء وسرعة
 التركة لا يكون تقريراً فلا يزاد بخبر الواحد والقياس على المتواتر والمشهور وخلافه فلا يزاد
 التعريب على الجسد والنية والترتيب والاولى على آية الوضوء ولا الطهارة على آية الطهارة والفتاوى
 والتعديل على الصلوات فرضا بخبر الواحد والاعيان على الرقة بالقياس وأما جوب الفتاوى والتعديل
 فليس بالزيادة (الركن الثاني فيما يختص بالسنة) وهي ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول يختص
 بالحديث أو قبل أو تقرير بالوحي أو فان ظاهر وهو ما جمع من ملك يتفق عليه مبلغاً ووضع له بأشارته أو لاحقاً
 بقينا باهام الله تعالى والكل منه حجة على الكل بخلاف الهام الاولياء وباطن وهو ما ينال بالاجتهاد
 ومنعه بعضهم وجوز آخرون والفتاوى عليه السلام ينتظر الاول ثم يعمل بالثاني والاول أولى لاحتمال
 الثاني الخطأ وان لم يقر عليه فالاستمرار دليل الاصابة يقينا فلا يجوز تخالفه بخلاف اجتهاد غيره
 (فصل فيما يتعلق بالقول وفيه أمثا) الاول في كيفية انصافه بالنبي عليه السلام وهو كامل ان كانت
 الرواية في كل قرن قولاً لا يجوز العقل فطأهم على الكذب عادة ويسمى المتواتر وهو يفيد اليقين بالضرورة
 وفيه شبهة صورة ان كانت كذلك في القرن الثاني والثالث لافي الاول ويسمى المشهور وهو يفيد طمأنينة
 الظن بصورة معينة ان لم يكن الزاوة كذلك ويسمى خبر الواحد وهو يوجب العمل وغلبة الظن بشرائط
 في الناقل والمقول بالكتاب والسنة والاجماع والمقول وقيل لا يوجب العمل أيضاً لانتهاء اللزوم وقيل
 يوجب العلم أيضاً لوجود اللزوم (الثاني في شرائط الراوى) وهي أربعة العقل الكامل وهو عقل البالغ
 والاسلام وهو التصديق والاقراء به ولو اجاباً والاضبط وهو حق السماع وفهم المعنى وحفظ اللفظ والمراقبة
 وظاهره مضبوط معناه لغة وهو الشرط وباطنه ضبطه قهها وهو الكمال والعدل القوي استقامة الدين والسيرة

والمعتبر رجحان الدين والعقل على الهوى والشهوة (الثالث في حال الراوى) وهو ان عرف بالرواية كان
 فقيها تقبل منه مطلقا والاقردان لم يوافق قياسا وان لم يعرف الا بحديث أو حديثين فان لم يظهر في السلف
 جاز العمل بها في القرون الثلاثة ان وافقته لا بعد اهان ظهر فيهم فان قياسا اولم يطعنوا تقبل وكذا ان
 اختلفوا فيه مع نقل الثقات عنه ان وافق قياسا وان ردوا رد (الرابع في الانقطاع) وهو نوعان ظاهر وهو
 الارسال وقيل حرسل الصحابي بالاجماع والقرنين خلافا للشافعي واختلف المشايخ فيمن ردوهما والمرسل من
 وجه يقبل في الصحيح وباطن وهو اما نقصان في المناقل واما بالمعارضة للأقوى صرحا كحديث فاطمة بنت
 قيس للكتاب وحديث القضاء بشاهد يمين الحديث المشهور وأدلة اذا شذبت في البولى العام أو أعرض عنه
 الاصحاب (الخامس في الطعن) وهو اما من المروى عنه فنفيها جرح وزدده وتأويله للظاهر يختلف فيه
 وغيره ودل الباقي وعمله بعد ما عارضها بقياس جرح لا قبلها ولا بجرح التواريخ والامتناع عن العمل كالعمل
 بخلافه واما من غيره فان كان محاييا لا يحتمل الخفاء عليه جرح وان احق فلا وان كان من أئمة الحديث
 فمعه له لا قبل ومفسره بما اتفق على كونه جرحا شرعا والطاعن ناصح جرح والا فلا (السادس في محل الخبر)
 وهو اما حقوق الله تعالى في العبادات تثبت بخبر الواحد بشرائط فلا يقبل خبر الفاسق والمستور فيها وان قبل
 في الديانات بالتحريم ولا الصبي والمعتوه والكافر مطلقا واختلف في العقوبات واما حقوق العباد فيها
 الزام محض يشترط فيه الرواية ولفظ الشهادة والعدد عند الامكان بشرائط الرواية وما لا الزام فيه أسلا
 لا يشترط فيه الا لتمييز ومافي الزام من وجه يشترط فيه اما العدد والعدل عنه انه ان كان الغير فضوليا
 والا فلا رواه كالثاني (السابع في نفس الخبر) وهو أربعة ما علم صدقه تكبر الرسل وما علم كذبه كدعوى
 فروع الرواية وما يحتملها بالارجمان تكبر الفاسق وما يتبرع صدقه تكبر العدل المستجمع للشرائط وله
 اطراف طرف السماع وعزيمته ان تقرأ على الحديث أو يقرأ عليه في الاول أو في خلافة العبدتين والكتاب
 والرسالة من الغائب كالخطاب ورخصته الاجازة والمنسولة والمجاز له ان علمه صحت والا فلا قيل فيه خلاف
 لابي يوسف كما في الكتاب الحكيم وطرف الضبط وعزيمته الحفظ الى الاداء ورخصته الكتابة فان نظر
 وتذكر لحجة وهذا الا ان عزيمته والا فلا أو يوسف رجه الله يقبل في الحديث والصل ان كان في يده والا
 فلا يقبل في السجل ولا في سلفي يد الخصم بل في الحديث اذا عرف ومحمد قبله في صلته اوم وطرف الاداء
 وعزيمته النقل باللفظ ورخصته النقل بالمعنى فقيما فوق الظاهر يجوز للعالم بالغة وفيه للفقهاء لافي جوامع
 الكلم ولا في اقسام الخفاء مطلقا

(فصل في فعله عليه السلام) فعله القصدي سوى الزلزل وفعل الطبع وبيان الجمل والمختص به ان علم
 صفته فأمته مثله فيها حتى يقوم دليل المختص والا فلا باحة له ولنا اتباعه

(فصل في تقريره) ما قرره ان علم انكاره كذهاب كافر في كنيسة فلا اثر لسكونه والادل على الجواز
 والاستبصار معه ادل منه (فدنيب) فراق من قبلنا نلزمنا اذا قصه الله تعالى أو رسوله عليه السلام بلا
 انكار على انها شريعة رسولنا عليه السلام ما لم يظهر نسخها ويجب على غير الصحابي تقليده فيما شاع بين
 الاصحاب فسلوه لا فيما اختلفوا فيه اجماعا واختلف في الجهول فقيل لا يجوز وقيل يجب مطلقا وقيل فيها
 لا يدرك بالقياس والتابعي قيل مثله ان ظهر قواه في زمينهم وقيل لا هو الظاهر (الركن الثالث في الاجماع)
 وهو لغة العزم والاتفاق وعرفا اتفاق المجهدين من ائمة محمد عليه السلام في عصره على حكم شرعي ويمكن هو
 وكذا العلم به بوقفه الى المنتهى وهو حجة قطعية عقلا ونقله وركنه الاتفاق والعزيمته فيه تكلم الكل أو عملهم
 والرخسة تكلم بعضهم وعمله وسكوت الباقي بعد بلوغه ومضى مدة التأمل وخالف الشافعي رجه الله في
 الاخير واصله مجتهد غير فاسق ومبتدع وشرطه اتفاق الكل فلا يكتفي العترة ولا أبو بكر وعمر ولا الأئمة
 الاربعة ولا اهل المدينة لا كونهم محاييا للتابعي معتبر في اجماع الصحابة ولا بلوغهم عدد التواتر ولا
 اقترافهم العصر ولا لاحق عدم الاختلاف السابق الا ان يكون على ثالث والبعض قد يستلزمه ابطال

ما أجعل عليه ورد بان المفهوم من ادلة المانعين والمخوزين الاطلاق والتفصيل غير مفيد وحكمه انه من حيث
 هو هو يقيد اليقين فيكفر جاحده ولا بدله من سند وسند ما يستقل بالجمية ليس الا لظني ونقله اما بالتواتر
 او الشهرة او الاحاد اقوى المتواتر اجماع العصابة اذا انقضوا فهو كالاتي فيكفر جاحده ان لم يكن سكوتيا
 ثم اجماع من بعدهم فيما لم ير فيه خلافهم فهو كالشهور ويضل جاحده ثم اختلاف فيه فهو كالصحيح من الاحاد
 (الركن الرابع في القياس) وهولفة التقدير وشروطا بانه مثل حكم احد المذكورين يمثل على الاخر
 بالرى وهو حجة بالكتاب والسنة والاجماع ونفاذ الظاهرية فبعضهم مطلقا وبعضهم في الشرعيات وله
 شروط ركن وحكم ودفع اما شرطه فان لا يكون الاصل مختصا بحكمه بالنص وان لا يعدل به عن سنن القياس
 بان لا يعدل معناه كالتقديرات الشرعية او يستثنى عن سننه كالحكم بالناسى او اتقى نظيره بمحاظ مرهناه او لا
 وان يكون المعنى حكما شرعيا ثابتا باحد الثلاثة او بالحق منه غير متغير الى فرع هو نظيره ولا نص فيه فلا
 تثبت للغة بالقياس ولا تعدى المنسوخ ولا الثابت بالقياس ولا يقال الذمى اهل للطلاق فاهل للظهار كالسليم
 ولا يلحق الخطأ بالنسيان في عدم الاظهار ولا يجوز السالم الحلال قياسا على المؤجل واما التقليل من الطعام فلم
 يخص من قوله عليه السلام لا يتبعو الطعام بالطعام الاسواء بسواء التعليل بالقدور بل المراد التسوية بالتكثير
 وهي لا تتصور الا في الكثير واما سقوط حق الفقير في العين قبل لا لتلصص لا لتعليل بالحاجة وانما هو لبيان
 صلاحية حدثت بآيات مثلها فان تغير مع التعليل لابه (واما ركنه) فأربعة الاصل والفرع وحكم
 الاصل والجامع اما الاصل فاهل المشبه وقيل حكمه وقيل دليله واما الفرع فاهل المشبه وقيل حكمه
 واما الحكم الاصل فما افادته النص والاجماع والاستحسان واما الجامع المسمى بالادلة فمما جعل عليها حكم
 النص مما اشتمل عليه وجعل الفرع نظير الله في حكمه بوجوده فيه ويكون وصفا لازما وطارضا
 وجلبا وشفيا واما حكا ومركبا ومفردا ومنصوفا وغيره والا اصل في النصوص قبل عدم التعليل الا
 بدليل وقيل التعليل بكل وصف يمكن المانع وقيل بل بغيره فيض الشافعية الاطلاق وبعضهم شهادة
 الاصول وعندنا لا بد قبل المعبر من كونه معللا في الجملة ولا يجوز تعليلنا بالقاصرة ولا بما يختلف في وجوده
 في الفرع او الاصل او ثبت الحكم في الاصل بالاجماع مع الاختلاف في الدلالة ولا بهما مع الفارق وتعرف بوجوده
 الاول الاجماع الثاني النص فان دل بوضعه فصرح واقرى مراتبه ما صرح فيه بالعلية ثم ما كان ظاهرا
 فيها بمرتبة ثم ما عبر بتبين ثم ما عبر بآثاره والافعال ما هو ان يقتصر بالحكم ما لو لم يكن هو وتقريره التعليل كان
 بعيدا فيعمل عليه دفعا للاستبعاد كحديث الاعرابي وحديث الخنثية ومنه ذكر وصف مناسب للحكم معه
 ومنه الفرق بين شيتين في الحكم اما بصفة صفة مع ذكر الحكمين او احدهما واما بالفاة او الاستثناء او
 الشروط الثالث المناسبة بشرط الملازمة وهذا يجوز القياس وربما تسمى تأثيرا والموجب هو التأثير بمعنى
 ان يثبت بخص او اجماع اعتبار نوعه او جنسه القريب في نوع الحكم او جنسه القريب فالنوع في النوع
 كالصغر في الولاية على النفس والجنس في الجنس كسقوط الزكاة من الصبي والنوع في الجنس كسقوطها
 عن لا عقل والجنس في النوع كعدم دخول شئ في الخوف في عدم فساد الصوم وقد يترتب كالبعض مع
 البعض قصير الانقسام خمسة عشر اربعة للباطن والباقي للمركب قبل والدوران وهو الوجود عند الوجود
 وزاد البعض العدم عند العدم والبعض قيام النص في الحاليين ولا حكم له لان العلة الشرعية امارات فلا
 حاجة الى معان تعقل قلنا لا بد من التميز بين العلة والشروط والدوران مطلقا لا يقيد بالعلية والقيام نادر
 فلا يجعل اصلا في الباب واما حكمه فالتعديدية اتفاقا كالتعليل عندنا فلا لتعليل لاثبات السبب او وصفه
 ولا الشرط او وصفه ولا الحكم او وصفه بل لتعديدية حكم شرعي من الثابت بالنص والاجماع الى فرع هو
 نظيره واختلف في تعدية السببية والشرطية

(فصل) ان سبق الافهام الى وجه القياس يخص بامه والافعال استحسان وقد يسمى بالاعم وهو دليل
 يقابل القياس الجلي وهو اما الاثر او الاجماع او الضرورة والقياس الخفي وله قهتان ما قوى تأثيرهما

ظهر بحته وخفي فسادهُ والقياس قسمان ماضع فآثمه وما ظهر فسادهُ وخفي بحته وأول الأول أولى من
 أول الثاني وثاني الثاني أولى من ثاني الأول فكل ينقسم عقلا إلى ضعيف الأثر وقوي ولا يرجع الاستحسان
 عند التعارض إلا إذا قوى أثره وضعف أثر القياس وإلى صحيح الظاهر والباطن وفاسدهما وصحيح الظاهر
 فاسد الباطن والعكس فالأول من القياس يرجع على كل الاستحسان وثانيه مردود بقي الاختران فالأول من
 الاستحسان يرجع عليه ما وثابه مردود بقي الاختران فالعارض بينهما وبين أخرى القياس إن وقع مع
 اتحاد النوع فالقياس أولى ومع اختلافه فما ظهر فسادهُ ابتداءً وإذا توصل بين بحته أقوى من العكس
 والمستحسن بالقياس الخفي بعدى لا غير وهو ليس بتخصيص العلة لأن عدمه لعدمها وأما دفعه فبوجوه
 الأول النقص وهو منع مقدمه لا بعينها بيان وجود العلة مع تخلف الحكم ويرد بالوصف وهو منع وجود العلة
 في صورة النقص وعنه وهو منع وجوده ما لصارت علة في صورة النقص وبالحكم وهو منع تخلف الحكم عن
 العلة في صورة النقص وبالفرض وهو أن يقول الفرض التسوية وقد حصلت ثم إن رد بها فقد تم التعليل والا
 فإن لم يرد في صورة النقص مانع بطلت العلة وإن وجد فلا املا اعتبار عدم المانع فيها وأما تخصيص العلة فلي
 هذا مانع الحكم خمسة مانع من أن مقام العلة ومن تمامها ومن ابتداء الحكم ومن تمامها ومن زومه ثم عدمها
 لزيادة وصف أو نقصانه الثاني الممانعة وهي منع مقدمه بعينها في المؤثرة أمان نفس العلة وأمان
 وجودها في الأصل أو في الفرع وأمان في شروط التعليل وأمان في أوصاف العلة وفي الطريقة أمان في الوصف أو
 الحكم أو صلاحه للحكم أو نسبتها إلى الوصف الثالث فساد الوضع وهو ترتيب نقض ما تنقضه العلة عليها
 ولا يرد له بعد المناسبة الرابع فساد الاعتبار وهو منع محلبة المدعى للقياس النص على خلافه ويرد
 بالظن في السند ويمنع الظهور وبالعارضه بآخر الخامس الفرق وهو بيان وصف في الأصل لم يدخل
 في العلة لا يوجد في الفرع ويرد بأنه غصب وبأن الفارق لا يضر إذا ثبت عليه المشترك إذا ثبت عاتما
 في الفرع لكنه لا يثبت في فرع أو كل ما لو أورد به فرد يثبت أن يورد بالممانعة السادس المعارضة وهي إقامة الدليل
 على نقض مدعى الظهور وتجري في الحكم وعلمته وتسمى الأولى معارضة في الحكم فاما بدليل المعلول بزيادة
 وهي معارضة فيها معنى المناقضة فإن دل على نقض الحكم بعينه فقلب وعلى ما يستلزمه فكس والأول
 أقوى وأما بدليل آخر وهي معارضة خالصة فاما إن ثبت نقض الحكم بعينه أو بتغييره وأما ما يستلزمه
 والأول أقوى والثانية تسمى معارضة في المقدمة فإن كانت تحمل العلة معلولا والمعلول علة فمعارضة فيها معنى
 المناقضة وقلب أيضا وانما يتقنه إذا كانت العلة حكما لا وصفا والاحتراز عنه إن يورد بطريق الاستدلال
 بأحدنا على الآخر والانغاصه فإن قامت على نفي علمته قلب وعلى عليه آخر فإن قصر أو تعدى إلى
 جميع عليه لا وإلى مختلف فيه قبل عند النظائر الفقهاء السابع القول بوجوب العلة وهو التزام ما يلزمه
 المعلل مع بقائه بخلاف في الحكم وهو على ثلاثة أوجه الأول أن يلزم ما يتوهم أنه محل النزاع أو ملازمه أما
 بصريح عبارته أو بجملة على غير مذهب أو الثاني أن يلزم إبطال ما يتوهم أنه مأخذ لهم والثالث أن يسكت
 عن مشهوره والسائل بسلم المذكورة ويبقى النزاع وإذا وقع بين الانتقال أمان علة إلى أخرى لاثبات الأولى
 أو الحكم الأولى إلى حكم آخر يحتاج إليه الأولى وأما إلى حكم آخر كذلك والكل صحيح بالاتفاق إلا الثاني
 فتدليل الخليل منه وقيل لا (تدليل) قد ثبت صحيح فساد منها (الاستصحاب) وهو حجة عند الشافعي
 في كل حكم ثبت بدليل ثم شئت بقائه فبعضهم بالضرورة وبعضهم بقاء الشرائع وبالإجماع على اعتباره
 في الفرع وعندنا بحجة في الدفع لاثبات لأن الموجب لا يدل على الدعا وبقاء الشرائع بدليل آخر
 والبقا في الفروع لتعلق الأفعال الموجبة للأحكام إلى ظهور المناقض (ومنها) الاستدلال بعدم المدارك
 وهو بوجوب الجزم بالنقضين عند فقد دليل الطرفين (ومنها) التقليد وهو اتباع الغير على اعتقاده حتى
 بلا دليل على وجوب اتباعه وهو أيضا بوجوب مام
 (باب المعارضة والترجيح) إذا أورد دليلان يقتضي أحدهما عدم مقتضى الآخر فإن تساوى قوة

أو كان أحدهما أقوى بوصف فينبى معا معارضة والقوة جنان في الكتاب والسنة بحصول على نسخ الاخير بان علم التاريخ والاطلب المختص فان وجد فيها وان لم يوجد صير من الكتاب الى السنة ومنها الى قول الصافي مطلقا ان قدم مطلقا والافق مخالف القياس ومنه الى القياس والافق القياس بعمل باحدهما بالتحري ان امكن والاقرار بالاصول كافي سواء لاجل حيث تعارض الاخبار والآثار وامتنع القياس وهو ما بين آيتين أو قرأتين في آية واحدة أو سنتين أو آية وسنة مشهورة أو متواترة والمختص عن التعارض امان قبل الحكم أو الحال أو الزمان أما الاول فاما بان يوزع الحكم كقصة المدعى بين المبرهنتين أو يجعل على تعاريفه كافي آيتي المين وأما الثاني فبان يحصل على حل جلي قرائني التخييف والتشديد حتى يظهر في العشرة وفي أقل وأما الثالث فباختلاف زمان الحكم أو الورود صريحا فالمتأخر ناسخ أو دلالة كالحاظ بؤخر عن المبيح فملا بالحديث وعقلا بانه لو قدم لتكرر والتغير والمثبت عن الثاني لما علم ان لم يعرف النسق بالدليل والافتقار للمثبت وان احصل الوجهين ينظر فيه واما في القياس فلا نسخ ولا تساقط بل العمل بأجماع ما شاء بشهادة قلبه واما الترجيح فهو اثبات فضل أحد الدليلين المتماثلين وصفا وقد علم مما سبق بعض وجوهه في الكتاب والسنة بالمثني والسند والحكم والخراج وفي القياس بالاصل والفرع والعلة والخارج وقد ذكر في الاخير أربعة الاول قوة الاثر كافي الاستحسان والقياس والثاني قوة ثباته على الحكم كقولنا في رمضان انه متعين كالنفل أولى من انه فرض كالقضاء والثالث كثرة الاصول كقولنا في مسح الرأس مسح فلا ينس تكراره كسائر الممسوحات أولى من انه ركن فيسن تكراره كالغسل والرابع العكس كقولنا مسح فلا ينس تكراره أولى لانعكاسه من قوله ركن فيسن تكراره لعدم انعكاسه واذا تعارض سببا فالأقوى من الحالى لسبق الذات وقيام الحال به (تذييل) وقد يرجح بوجوه فاسدة منها غلبة الاشياء لان الفن يزاد بكثرتها كالاصول قلنا الاشياء علل وكثرتها لاوجب ترجيحها بخلاف الاصول ومنها عموم الوصف لانه أوفق بالمقصود وهو فساد لان الخاص أصل الوصف راجع على العام فكيف هذا وفيه بحث ولان التقدي غير مقصود عنده وفيه بحث أيضا ومنها قوة الاجزاء اقر به من الضبط بعده عن الغلط والخلاف وهو فساد لان العبرة بالمعنى لا بالصورة ومنها كثرة الادلة لان الظن بها أقوى وأبعد عن الغلط ولان ترك الأقل أسهل وهو فاسد لمعنى الترجيح ولان استقلال كل جعل الغير كان لم يكن فلا يرجح بكثرة الروايات المشتهرة وانص باخرو وكذا القياس

المقصد الثاني في الاحكام وما يتعلق بها وهو مرتب على أربعة أركان الاول في الحكم وهو أركان خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقضاء أو التخيير أو الوضع فهو نوعان تكليفي وروضي أما التكليفي فاما ان يكون صفة لفعل المكلف كالوجوب ونحوه أو اثر له كالكلام وما يتعلق به والاول امان يعتبر فيه الا المقاصد الدنيوية والاخرية والاول ينقسم الفعل باعتبارها الى صحيح وباطل وفاسد وإلى معتقد وغيره وناقض وغيره ولازم وغيره والثاني ينقسم الفعل باعتبارها الى قهريين الاول هو زعامة وهي ما شرع الله غير مبني على اعداء العباد فان كان يتأوه واجتماع المنع قطعي فرض وبنطى واجب ولا منع سنة ان كان طرفة مستلو كفي الدين والافتقار وان عكس فمع المنع حرام ولا منع منكره وان استوى باقضاء فالقروض لازم علما وعلا فمكفر منكره ومستغفبه وينسق تاركه بلا عذر وقد يطابق على ما يقفوت الجواز بقوته فلا يكفر منكره بل ينسق ان استغف باخرا لا احاد لان كان مؤثرا ثم ان يحصل المقصود من شرعيته بمجرد حصوله ففرض ككفا به وحكمه بالزوم على كل وسقوطه بفعل البعض وان لم يحصل لكل أحد الا بصدد ورويه منه ففرض عين وحكمه بالزوم على من فرض عليه جمعا وقد يفرض واحدة بهم من أمر من فصاعدا كافي خصال الكفارة والواجب لا يلزم الامعلا فهو كالقروض العملي الا في الموت وقد يطلق على الفروض أيضا تارك كل يستحق العقاب والسنة نوعان سنة الهدى وتاركها يستحق اللوم وسنة الزائد وتاركها لا يستحقه

ومطلقها مطلق عندنا خلافا للشافعي وقد يطلق على الثابت بها والنقل بثابت فاعله ولا يسىء تاركه وهو دون
 الزوائد ويترك بالشرع قصدا والحرام يستوجب العقاب وهو ما لعنه ان كان منشأ الحرمة عينه
 أو غيره ان كان غيره والمكروه تنزهى الى الحل أقرب وتجرى الى الحرمة أقرب وهذا حرام عند محمد
 رحمه الله تعالى لكن ينظر فيقابل الواجب والثاني رخصة وهي ما شرعنا ثانيا مبنيا على العذر وهي أربعة
 فومان من الحقيقة أحدهما أحق بكونه رخصة من الآخر فومان من الجواز أحدهما أتم في الجواز
 من الآخر أما الأول فما استبيح مع قيام المحرم والمحرم كإجراء المكروه كلة الكفر على اللسان وقليه
 مطمئن بالإيمان وحكمه ان يؤمر ان قتل بأخذ العزيمة وأما الثاني فما استبيح مع قيام سبب تراخي حكمه
 كإفطار المسافر وحكمه ان العزيمة أولى الا ان تضعفه وأما الثالث فما وضع عنان من الاصر والإغلال وأما
 الرابع فما سقط عنان معشر وعينه لثاني موضع آخر كالسليم والنجس والميتة للمضطر والمكروه وكقصر المسافر
 ومسح الخف وحكمه ان العزيمة لا تبقى مشروعة فيه وأما الوضوء فأن الخطاب يتعلق بشئ بالحكم التكليفي
 وحصول سقته باعتبار ما يتعلق ان دخل في الآخر فركن الا فان أثر فيه فعله والا فان أوصل اليه في الجملة
 فسيب الا فان توقف عليه وجوده فشرط والا فلا أقل من الدلالة عليه فعلازمة (أما الركن) فما يقوم به
 الشئ وهو أصلي ان لم يعتبر حكم الشئ باقيا عند انتفائه واثباته ان اعتبر وهو ما يجنب الكيفية كالإقرار في
 الإيمان أو الكعبة كالأقل في المركب منه ومن الأكثر (وأما العلة) فما يضاف اليه وحوب الحكم ابتداء
 وهي مقارنة للمعول كالعقوبة ومنان جواز التراخي وهي اماعة اعمام بمعنى وحكم بان توضع له وتؤثر
 فيه ولا يترسخ عنها كالبيع البهائم وأما اعمام بمعنى كالبيع الموقوف وبأخبار وكرض الموت والجرح
 والرمي والتركية عند الامام وكالاجاب المضاف الى وقت والاجارة كذلك والنصاب بقيل الحول وكشراء
 الضريب وأما معنى وحكمه كآخر جزأها كالتراخي والمثل للعلق فاجمنا أن خر كان علة كذلك بخلاف آخر
 الشاهدين وأما سبب الحكم كاسبب القائم مقام السبب والدليل القائم مقام الدلول والداهي اليها مادفع
 ضرورة أو سرح أو الاحتياط وأما سبب الحكم كالمعلق بالشرط على ما يأتي وأما معنى فقط كاحد
 وصفين تركت منهما العلة وأما حكمه فقط كشرط في حكم العلة (وأما السبب) فاما يكون طريقا الى الحكم
 فقط وقد يطلق على كل مدلول السمع على كونه معصرا فالحكم شرعي وهو ما حقيقته وهو طريق الى الحكم بلا
 انضمام في وجوب أو وجود اليه وضعا ولا يتعلق بالتأثير وحكمه ان لا يضاف أثر الفعل اليه فلا يضمن
 المدال على السرعة أو القتل أو قطع الطريق ولا يشترط في الغنية الدال على حصن حرمي بوصف طريقه ولا
 من دفع الى حصى سلاحه المسكه له فقتل به نفسه ولا من قال له اسعد الشجرة أو انفض غرتها تأكل أو لنا كل
 ففعل فغضب وأما في حكم العلة وهو ما يضاف اليه العلة المختلطة بالوضع كحكمها وحكمه ان يضاف أن
 الفعل اليه كسوق الدابة وقودها وقطع جبل القنديل ونحوها وأما شبهة العلة وهو ما يضاف الى الحكم اليه
 ثبوته عند على صحة التراخي أو يشتبه به غير موضوع لمختل لم يوضع الحكم وحكمه ان يضاف أثر الفعل
 اليه بالتأدي كحرق البئر في ملك الضير أو رضع الكبرة ضررها الصغيرة بالتعمد وأما جازي وهو طريق
 يقضى اليه في المأكل كالتطليق والاعتاق والنسب والمعلقة الجرا واليمين بالله للكفارة وله شبهة الحقيقة
 فتخير الثلاث يطل التعليق قال زفر هذا الجواز يحض فلا يطله والشافعي سبب بمعنى العلة لا هي فلم يجوز
 التعليق بالمأكل وجوز التكفير بالمأكل قبل الحنث اعلم ان لكل من الاحكام سببا ظاهرا فاعلم ان حصول
 العالم فصع من الصبي وان لم يخاطب به وللصلاة الوقت وللزكاة النصاب والتماء شرط وجوب الأداء
 وللصوم قبل اليوم وقيل الشهود ولصناعة الفطر رأى من غيره في عليه والفطر شرط للبيع البيت
 والوقت والاستطاعة شرط الجواز والوجوب للعالم وانجراح الأرض النامية تحقيقا وتقديرا والاول
 مؤنة فيها معنى العبادة والثاني مؤنة فيها معنى العقوبة ولذا لم يجتمع في سبب واحد وللظهار ارادة الصلاة
 والحدث شرط في جوب الظهارة والحدود والعقوبات والكفارات ما تنسب اليه من سرقة وقتل وأمر دأر

بين الخطر والاباحة ولشرعية المعاملات البقاء المقدر ولا اختصاصات الشرعية التصرفات المشروعة
 كالبيع والشكاح ونحوهما واما الشرط فهو ما يتوقف عليه الوجود بلا تأثير ولا انقضاء اليه وهو ما يخص
 وهو ما لا يلزم فيه جهة الاضافة او الازالة بل مجرد توقفه او توقف انقضاءه عليه وهو حقيقي كالشهود
 للشكاح أو الطهارة للصلاة وجعلى كباكلمته ونسعى الشرط صيغة أو دلالاتها ونسعى الشرط دلالاتها وهذا
 شخص بغير المعين واما في حكم العلة وهو ما لا يمارضه علة تصلح لاضافة الحكم اليها كحرق البئر وشق الزرق وقطع
 جبل القنديل واما وضع الجرو وشرع الجناح وتزك الحائط المائل بعد التقدم فاسباب للحكمة واما في حكم
 السبب وهو سابق اعترض بينه وبين الحكم فلخصنا غير منسوب اليه كحل قيد العبد وقبح قصص أو اصطبل
 واما شرط افعال الاحكام كاول شرطين علق بهما الحكم واما علامة وهو ما يظهر تحقق نفس العلة مع خفاها
 أو صفتها معه كالولادة للنسب عندهما حتى اثباته بشهادة القابلة بها مطلقا قال الامام الولادة شرط محض
 فلا تثبت الا بجملة كاملة وكالاخصان للرجم فلا يضمن شهوده اذا رجوا مطلقا واما العلامة فما يعرف
 الحكم به بلا تعلق وجوب وجوده وهي ما يخص كالتكبير ورمضان في انت طالق قبل رمضان بشهر
 واما معنى الشرط كإمضاء واما معنى العلة كالعلة الشرعية واما مجازا كالعلة الحقيقية والشرط الحقيقي
 (الركن الثاني في الحاكم) الحاكم بالحسن والقيع معنى استحقاق المدح والثواب والذم والعقاب هو
 الشرع عند الاشارة العقل هو انفسهم الخطاب لقوله تعالى وما كنا معذرين حتى نبعث رسولا قلنا ولوسلم
 ارادة التعذيب الاخر وى فنفقه لا نأفى استحقاقه أو بضالوا لما تخلفا كإفى الكذب نقاذا والصدق
 اهلا كما قلنا لو لم فلا يشهد السلب الكلى والعقل عند المعتزلة والشرع مبين في البعض لان حسن الاحسان
 وقبح العدوان لا يتكره ما قلنا بالمتنازع فيه ولان من استوى في غرضه الصدق والكذب ومن قدر على
 الاقذار على الاهلاك يختار الصدق والاقذار وما هو الا الحسن ما عقلا قلنا بل يكون الاول اصح والثاني
 أليق برفق الجنسية ولانه لولادة كان التكليف شرعا فلم يلزم الامم الرسل وأوجب بأنه مشترك الانزام وان
 الوجوب لا يتوقف على العلم به وهذا لا يدفع ازوم الاظام ولانه لزم ان لا يقع منه تعالى شيء قبل السمع
 فلم يجز كذبه تعالى واظهار المجزأة على هذا الكاذب فلا يقع شيء بعده أيضا للدور وان لا يقع الا كقر من
 الممكن منه ومن العلم بحاله قبل السمع وأوجب بأننا لنسلم الامتناع العقلي وان جز منا بعد مهما ولوسلم فلانسلم
 انه للقيع عقلا لجواز كونه لاهم آخر وبأن المتنازع فيه قبل الشرع ممنوع وغيره لا يضر ونحن نقول شيء
 منهم لم يشهد الحاكمية واختار ان الحاكم في الكل هو الشرع لان العقل آلة عاجزة ولا ينقل من الهوى وان
 كان مينا في البعض فهو غير معتبر كل الاعتبار فلا يكلف بالإيمان المصبي العاقل ولا من لم يلقه الدعوة قبل
 زمان التجربة فلا تردى اهقه عاقلة لم تصف تحت مسلمين ولا مهدوكل الاهدا فيعتبر إيمان عيسى
 عاقل وكفره اذا اعتقد وصف أو لا وتردعى اهقه وصفه قسيتين من زوجها وهذا هو الحمل أقول الامام
 لا عزلا لحديث الجبل بالخالف لقيام الآفاق والانس وبعد في الشرائع الى قيام الله ولعل الاسل قوله
 تعالى أولم نهكم كما ينذ كرفيه من ذكره وجاءكم التنذير (الركن الثالث في المحكوم به) وهو أربعة
 حقوق الله تعالى خالصة والعبادة خالصة كبذل المتلفات وما اجمعها فيه والاول غالب كبد القسذف والعكس
 كالتقصص وحقوق الله تعالى شأنية عبادات خالصة كالإيمان وفروعه وفيها أصول وفروع ووزائد
 فالإيمان أصله التصديق ولاحقه الاقرار وزائده الاعمال والفروع أصلها الصلاة ولاحقه الزكاة ثم
 الصوم ثم الحج ثم الجهاد وزائده الحسن والسنة والآداب وعبادة فيها مؤنة كصدقة الفطر ومؤنة فيها
 عبادة كالعشر ومؤنة فيها عقوبة كالخراج وحقوق دائرة بينهما كالكفارات فلم تجب على المسيب
 والصبي والغالب هو العبادة فبما سوى الفطر وحقوق قائم بنفسه يحكمس الفتنان والمعادن وعقوبة كاملة
 كالحدود والامد القسذف وقاصرة بحكم مان الميراث بالقتل ثم لها قد يكون أصل وخلف فالإيمان أصله
 التصديق والاقرار ثم صار الاقرار متلفا في أحكام الدنيا ثم اداء أحد أقوى الصغير خلفا عن ادائه ثم تبعه

الدار أو الفاعين إذا عدا ما وكذا الظهارة والتيميم لكنه خلف مطلقا بالنسبة فيقول الوقت وإدائه انقضاض
بشيم واحد خلافا للشافعي ثم الخلفية بين المأثورات فيقول زمامه التيميم المتبعض في خلافا للحمد وزفر
وشرطها إمكان الأصل ثم عذمه لعارض (الركن الرابع في المحكوم عليه وهو المكلف) التكليف
موقوف على الأهلية الموقوفة على العقل بالمسكة وهو متفاوت فأقيم البلوغ مقامه وهو كاف للحكم عند
المعتزلة فالصبي العاقل ومن في الشافعي مكلفان بالإيمان وفروعه تفصيلا فيأيدرك جهته واجالا فيأيد
لاندرك ولا يحكم قبل السمع عند الأشعري فيعذران فلا يعتبر إيمان الأول ولا كفر الثاني فيضن قائله والمنتار
هو التوسط كما سبق ثم الأهلية فوأن أهلية الوجوب وأهلية الأداء أما الأولى فالأدلة وهي وصف بصير به
الإنسان أهلا لله وعليه وله قبل الولادة ذمة صالحة للوجوب لا عليه وبعد ذمة صالحة لهما لكن لما
كان المقصود هو الأداء اختص وأجابه بممكن الأداء عنه فيجب عليه من حقوق العباد القرم والعرض وصلة
تشبه المؤمن والأعراض كقنقة القريب والزوجة لا الأجرة فلا يعمل الذية لا العقوبة يقول الأجرة ومن
حقوقه تعالى ما صح إذاؤه عنه كالشعر والخراج وما لا فلا كالعبادات الخالصة والعقوبات واختلف في عبادة
فيها مؤنة وأما الثانية فقاصرة يبتني عليها صحة الأداء وكاملة يبتني عليها وجوب الأداء وكل ثبت بقدره
كذلك ثابت العقل كذلك فالقاصر عقل الصبي والمعتوه والكامل عقل البالغ غير المعتوه وما بالقاصرة أنواع
خلق الله تعالى سواء كان حسنا لا يحتمل غيره كالإيمان أو قبيحا لا يحتمل كالكفر أو ما بينهما كالصلاة ونحوها
صح من الصبي بل لازم وإذا اعتبرت رده في أحكام الدارين وحقوق العبادان ففما صح منه فإن أجر نفسه وحمل
وجب الأجر استحسانا بالإيمان أن تلقى بخلاف العبد وإذا قاتل يستحق الرضوخ ويصح نصرته وكسلا فلا
عهدة أن لم يأذن الولي وإن ضرر فلا وإن أذن وليه أو بأمر الأقرض القاضي وإن دار بينهما صح رأى
الولي ثم هذا كالمبلغ حتى صح بفن فاحش من الجانب ومن الولي في رواية خلافا لهما ثم العوارض فوأن
سماوية ومكتسبة أما الأولى فأصناف منها الجنون لا يصح إيمان الجنون إلا بعد إفاذا أسلمت أمر أنه عرض
على وليه ويند بعوا القياس أن تسقط العبادات بالاطلاق لكنه قيد بالامتناد استحسانا وهو في الصلاة
بأن يزيد على يوم وليه ساعة وعند محمد بصلاة وفي الصوم باستغراق الشهر وفي الزكاة بالحول وبأخذ
بضمان الأفعال في الأموال لا الأقوال ومنها الصغر وهو قبل التعلل بغير محض وبعدة نصير فربا من
أهلية الأداء مع عذر الصبي فلا يسقط عنه ما لا يحتمل السقوط عن البالغ كنفس وجوب الإيمان فإذا
أداه واستغنى عن الإعادة يسقط عنه ما يحتمل السقوط كوجوب أداء الإيمان فلا يقتل بالردة وكوجوب
القتل فلا يحرم الميراث به وسماه بالرق والكفر ولنا فأنهما الأرض وتولى عليه ولا يلى وعليه يعرض الإسلام
إذا أسلمت زوجه ومنها الفقه وهو كالصبا مع العقل ومنها النسيان وهو ليس منافيا للوجوب ولا عذرا
في حقوق العباد وكذا في سعة تعالى أن قصر العبد والأفقر مطلقا ومنها النوم وهو يوجب تأخير الخطاب
لا الوجوب ويبطل الاختيار فلا يصح عباراته فلم يعتبر بيمه وشرائه وطلاقة وعقده ورده وإسلامه ولم
يتعلق حكم بكلامه وقراءته وفهقه في الصلاة ومنها الاعتماد وهو فوق النوم فيبطل العبادات ويكون
تحدثا في الأحوال كلها ولندونه في الصلاة تنبع البناء والقياس أن لا يسقط واجبا لكنه يسقط ما فيه حرج
استحسانا وهو في الصلاة كالجنون لا الصوم والركاة ومنها الرق وهو محرم حكيم شامس على الأصل
جزاؤه ولا يتجزأ كالعتق وكذا الاعتاق عندهما لأنه مازوم العتق وهو يناق مالكية المال ومنافع نفسه
الامتناع من القرب فلا يجعل السرى ولا يصح حبه بخلاف الفقير ولا يكمل جهاده فلا يستحق الشهم
الكامل ولا يناق مالكية غيره كاليد والنكاح والحياة والدم فالأذن يتصرف لنفسه بأهليته خلافا
للشافعي ويعتقد نكاحه ولا يلى المولى قتله ويصح إقراره بالحدود والقصاص والسرقة يناق كمال أهلية
الكرامات الذنوب به كالأدلة فتضعف عن تحمل الدين فلا انضمام مال به الكسب والرقبة المار كالحل فلا
ينكح الاثنتين ولا تنكح على الحرمة وفروعه من العدة والطلاق والنسب وكالأنكية فتقتصر دينه عن الحر

بما اعتبر في السرقة والمهر بخلاف المرأة وبتنصيف النعمة تنتصف النعمة فتنتصف الحدود إذا أمكن
 والالتكامل وينافي الولايات فلا يصح إيمان المحصور وأما إيمان المأذون فليس من الولايات وينافي ضمان
 ما ليس بحال فلا تجب الدية في جنايته خطأ بل دفعه جزاء ما لا إن يختار الفداء وهو معصوم الدم كما لم يقتل
 به ومنها الحيض والنفاس وهما لا يعدمان الأهلية إلا أن الطهارة عنهما شرط للصلاة وللجموع وللحرج
 سقط قضاءها دونها ومنها المرض وهو لا ينافي الأهلية لكنه يوجب العجز فشرعت العبادات معه بقدر
 المكنة وسبب موت هو علة للخلافة فكان سبب تعلق حق الوارث والقرية فيوجب الطهارة إذا اتصل بالموت
 مستنداً إلى أوله بقدر ما يصح به حكمهما فقط فكل تصرف يحتمل الفسخ يصح في الحال ثم ينتقض إن احتج
 إليه وما لا يحتمله يصير كالمعلق بالموت كالاعتاق على وارث أو غيره بخلافه عن الزايع والقياس أن لا يملك
 الصلة وإدائه حتى الله تعالى المأني والوصية بهما لكن استحسنها من التثنية نظر العلماء في بطلان الشارع للوارث
 ونزولها بطلان صورة ومعنى وحقيقة وشبهة ومنها الموت وهو غير خالص وله حكم الحياة في أحكام الآخرة
 ويسقط من الدنوية ما هو من قبيل التكليف إلا الأثم ومما شرع عليه طاعة غيره الصلة إلا أن يوصى
 فيصح من التثنية وينافي النعمة إلا أن ينضم إليها مال أو كفيل لا حقا متعلقاً بالهبة من كفو أو ناعم
 والعصوب ولا يسقط ما شرع له طاحته فيبقى ما تفضي به على ملكه ولذا قدم جهازه ثم يوفيه ثم وصاياه من ثلثه
 ثم يورث بطريق الخلافة عنه نظر الوثيق الكتابة بعد موت المولى والمكاتب عن وفاء وقلنا تنفسل المرأة
 زوجها في العدة بالعكس وأما ما لا يصح فكالطهارة فكما قصاص فيجب الورثة ابتداء دفع عفوهم قبل موته
 ولم يورث عنه عده حتى لم ينصب البعض من البعض إلا إذا انقلب ما لا حتى يقضى منها ديونه وينفذ وصاياه
 لكن السبب انما فيه دفع عفو أيضاً أما الثاني فأنصاف منها الجهل وهو ما جعل لا يصلح عذراً للجهل
 الكافر فذا ينفي حكمه لا يقبل التبدل باطله وفيما قبله دفعه دفعه للعرض وللخطاب في حكم الدنيا فيثبت
 تقوم الجور والضمان بالافهار جواز بيعها وفحوا وصح نكاح المهارم إن تدينوا به فيثبت به الاحصان
 ونجس النفقة ولا يفسخ الإجماع فتهما وأما ما لا يقدر نفعه أو استثنى عن العهد وأما جهل كذلك لكنه
 دونه بجهل ذي الهوى بصفت الله تعالى وأحكام الآخرة وجهل الباغي فيضمن بالتألف نفس العادل
 وأما له إلا أن يكون له منعة فيسقط الإلزام ونجس عمار بنهم وقتل أسيرهم وجرحهم بلا سقوط الأثر عن
 الطرفين لو ادعى الباغي الحقية ولا ضمان ماله المتألف وجهل الخائف في اجتهاده الكتاب أو السنة المشهورة
 أو الإجماع وأما جهل يصلح شبهة كجهل في موضع الاجتهاد الصحيح والشبهة كجهل من أقص بعد
 عفو وشركه فلا قصاص عليه وجهل من زنى بجنابة أمر أنه أو ولدته بطن الحبل فلا حد عليه وأما جهل
 يصلح عذراً كجهل مسلم بجنابة أو لم يبلغه الخطاب وكالجهل بأنه وكيل أو مأذون حتى لا ينفذ تصرفها
 ووجهلها بالزنى والجور حتى ينفذ وجهل المولى بجنابة العبد والشفيع بالبيع ومنها السكر وهو ما بطريق
 مباح فينقض كالأغلام محصة التصرفات ومخطوذة لا ينافي الخطاب فلا يطل الأهلية فيقرمه الأحكام وتصح
 تصرفاته وأسلامه كالمكروه لا رد منه حده أن أقرب بما لا يحتمل الرجوع أو بالنسب الحد لا بما يحتمله وحده
 اختلاط الكلام وزاد الامام لا يجاب الحد عدم الفرق بين الأرض والسماء ومنها الهزل وهو حد وشرطه
 التمسح به بلا ذكره في العسف ولا ينافي الأهلية بين ولا اختيار المباشرة والرضا به الهزل بل اختيار الحكم
 والرضا به التصرفات أمتعاً فانهزل بالردة كفر بعين الهزل لا بما هزل به الإسلام هزل لا بصحح وأما أخبارا
 فانهزل بطلها مطلقاً وأما أنشا آت فان احتمل الفسخ فلما أن يتواضع في أصل العقد فإن اتفاقاً على الاعراض
 صح البيع وعلى بناء العقد عليه ما رتباً والشرط لهما مؤبد ففسد لكن يملك بالقبض فإن نقضه أحدهما
 انتقض وإن أجازا في الثلاثة جاز لأن أجازا أن اتفاقاً إن لم يحضرهما شيء أو اختلفا صح عند لا عندهما
 وأما قدر البذل أو في جنسه فالعبرة بظاهر العقد عنده في صور الوحيين وعندهما بالمواصفة في صور الأول
 لا عند ادعائهما وإن لم يحتمل الفسخ فنه ما لا مال فيه كالطلاق والعتاق والعفو عن القصاص والمعين

والنذر فكله صحيح والهزل باطل ومنه ما يكون المال فيه تبعا كالشكاح فالهزل ما في الأصل فالعقد لازم
أو في قدر البدل فإن اتفقا على الأعراض فالهزل ألقان وعلى البناء فألقان وإن لم يحضر هما شيء أو اختلفا قبل
ألف وقيل ألقان أو حسنه في الأعراض بحسب المسمى والبناء مهر المثل وعلى عدم الحضور والاختلاف
روى محمد مهر المثل وأبو يوسف المعنى وعندهما مهر المثل ومنه ما يمكن أن يكون المال فيه مقصودا كالخلع
ونحوه سواء هزل في الأصل أو القدر أو الجنس في الأعراض وعدم الحضور والاختلاف يلزم الطلاق
والمال وكذلك البناء عندهما يتوقف على مشيئتهما عنه وهو يسلط الإبراء والشقعة قبل طلب المأثنية
وبعد التسليم ومنها السفه وهو لا ينافي الأهلية ولا التصرفات واتفق على منع مال من بلغ سفيها إلى الرشد
عندهما وإلى سنة عنه وهو خمس وعشرون سنة ثم اختلف في عمر من سفه بعد البلوغ فذهب مطلقا جوزاه
فما يقبل التضييع ومنها السفر وهو لا ينافي الأهلية والاحكام لكنه سبب التخفيف مطلقا بخلاف المرض
فيؤثر في قصر ذوات الأربع وفي تأخير الصوم لكنه لكونه اختيارا لم يعلل الفطر لمسافر صام وصائم سافر
في رمضان وإن أسقط الكفارة بخلاف المرض ولا يسقط إذا فطر ثم سافر بخلاف ما إذا مرض وأحكامه
ثبتت بالخروج استقصا بالآثار وفي الأقايم قبل الثلاثة لا يشترط موضعها ومنها الخطأ وهو لا ينافيها
لكنه يصلح عذرا في سقوط حق الله تعالى إذا صدر عن اجتهاد وشبهة في العقوبة حتى لا يأثم ولا يحد
ولا يقتض وإن لم ينفذ عن تقصير يوجب الكفارة ولا في حقوق العباد حتى يلزم ضمان السدان ووجب
الدية على وجه التضييع والكفارة في بيع طلاق وينبغي أن يقع بعه بلانفاذا أصدره فخره كبير
المكروه ومنها الإكراه وهو فحان ما يعدم الرضا ويفسد الاختيار بأن يكون باتلاف النفس أو العضو
وهو المبنى وما يعدم الرضا لا يفسد الاختيار بأن يكون بحسبه أو قسده أو ضرره أو نحوها وهو مطلقا لا
ينافيها ولا الخطأ ولا الاختيار وإن أفسده فإذا طارعه صحيح يرجع على الفاسدان أمكن والآخر منسوبا
إلى الفاسد في الأقوال لا يصلح المتكلم له تغيره فاقصرت عليه فإن كان عالما ينقض ولا يتوقف على الرضا
لم يطل به كاطلاق ونحوه فإذا أكرهت على قبول مال الطلاق تطلق بدونه وإذا أكرهه بقرآن والافسد
كالمبيع ونحوه ولا تصح الآثار بركاها والآفال بعضها كالأقوال فيقتصر كالأكل والزنا وبعضها ألقان
لزم من آليته تبديل محل الجناية أقصرا أيضا كإكراه محرم محرما على قتل سيد والأكراه على البيع
والتسليم والانتساب إلى الحامل ابتداء كاتلاف النفس والمال فموجب الجناية عليه قطا إلا الأثم والحرمان
أنواع حرمة لا تسقط ولا تدخلها رخصة كالقتل والجرح والزنا وحرمة تسقط كالزنا والخير والمبسة
فالمعنى ببعضها فالواضع أثنى على علم والأقربى وحرمة لا تسقط لكنها تختمل الرخصة وهي ما في حقوق الله
تعالى التي لا تختمل كالتكليم بالتكفر والتي تختمل كالعبادات فترخص بالمعنى وإذا سبر صار شهيدا وعلق
حقوق العباد كاتلاف مال المسلم وحكمه حكم ما في حقوقه تعالى (الخاتمة في الاجتهاد) وهو استقراء
المهود في استنباط الحكم الشرعي الفرعي من دليله ومشرطه مطلق أن يحوي علم الكتاب بما نفعه وشرعا
وأقسامه الستة ثبوتها وسندها وموارد الإجماع وجوه القياس وحكمه غلبة الظن على احتمال الخطأ
فالجهل يخطئ ويصيب خلافا للمعتزلة بناء على أن الحكم عند الله واحد عندنا ومتعدد عندهم لهم أنه
ولي تعدد لتكليف غير المقدور وإن الاجتهاد في الحكم نحوه في القليلة والحق فيه متعدد اتفاقا قلنا التكليف
بالاجتهاد لإصابة الحق ولو تعدد لم يفسد صلا من خالف الإمام طالما حاله عدم إعادة الخطئ الكعبة لكونها
غير مقصودة ولأن تعدد لازم الفساد إذا تغير الاجتهاد أو صار المقلد مجتهدا وهو في الشرعيات لا العقليات
الاعتد بعضهم ثم الخطئ مصيب ابتداء لترتيب الحسنة وقيل لا لاطلاق الخطأ في الحديث قلنا لو سلم الاعتداد
به في الأصول فقد خالف مقتضا لما نفع هو ترتيب الحسنة ولا يعاقب عليه إلا أن يكون طريق الصواب بينا
وهو لا يتجزأ هو الصواب الحمد لله على التمام والرسول أفضل السلام وعلى آله الكرام وأصحابه العظام

﴿ يقول المتوسل لصالح السلف معصمه الفقير عبد الجواد خلف ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

نحمدك والحمد منك والميلك على جزيل نعمك الباهرة ونشكرك وشكرناستزيد به ما أوليت من سوابغ مننك المتواتره ونسألك فائت خير مجيب وأعظم مسؤول أن تصلي وتسلم على أجل نبي وأكرم رسول الواسطة في إيصال كل خير إلينا بل هو لنا البقرة الوصول ونقطة استمداد جميع الفروع والاصول المبعوث بواضع الأدلة والبراهين رحمة مهداة للعالمين سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم النبي الأمي السيد الكامل الفاتح الخاتم وعلى آله وصحبه ومحبيه وخزبه (وبعد) فقد تم بأعانة المعين على بلوغ كل أمول طبع الكتاب المسمى مرقاة الوصول إلى علم الأصول ولما كان هذا الكتاب فريدا في بابيه ومفيدا في موضوعه لطلابه فخص ذو الهمة العلية والأخلاق المرضية الحبيب النسيب ذو القدر المنيف حضرة الأجل الأنعم الشيخ سيد عبد اللطيف ملتزما لطبعه واجبا انتشاره لعموم

نفعه لأزال موقعا لشرك فضيله واسداء كل ضريبة جليلة وكان هذا الطبع

الحسن الجميل والصنع الفائق الجليل بالمطبعة العامرة الخيرية التي

بالتأهر بشارع الخربوطي بمصر المحمية لمالكها ومديرها

المتوكل على عالي الجناب حضرة السيد (محمدين

الخشاب) وذلك في شهر الله المحرم الحرام

اقتتاح سنة ١٣٢٠ من

هجرة من الدانياء

والمرسلين

ختمام

تم

